PROVISIONAL
A/34/PV.61
14 November 1979
ARABIC

# الأمم المتحدة

# الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العادية والستين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ، ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد سالم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )

- برنامج العمل
- آثار الاشعاع الذرى : تقرير اللجنة السياسية الخاصة /٤٧/
- تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية /١١٦/ :
  ( أ ) تقرير اللجنة السادسة
  (ب) تقرير اللجنة الخامسة

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألّا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .



Digitized by UNOG Library

- انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية : انتخاب تسعة عشر عضوا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي /١٦ (ز)/
- تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الأول ) /١٢/ (تابع)
- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث : تقرير اللجنة الثانية /٥٨/
- تدابير لمساعدة الجمهورية الدومينيكية ودومينيكا في أعقاب الكوارث الشديدة التي حلت في هذين البلدين نتيجة للاعصار " ديفيد " والاعصار " فريدريك " : تقرير اللجنة الثانية /١٢٥/
- التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ /٥٥ (أ)/ (تابع) :
  - (أ) تقرير اللجنة الجامعة
  - (ب) مشاريع قرارات
- مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار /٢٢/ :
  - (أ) مشروع قرار
  - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية /٢٣/ :
  - (أ) تقرير الأمين العام
  - (ب) مشروع قرار
- سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا /٢٨/ (تابع) :
  - (أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
  - (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية
  - (ج) تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا



Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل تناول جدول أعمال هذا الاجتماع أود أن أحيط الجمعية علما أننا سوف نشرع في بحث البند ١٢٣ المعنون " الموقف في كمبوتشيا " صباح الاثنين ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، كما أعلنت آنفا . وأعتزم قفل قائمة المتكلمين بعد ظهر يوم الاثنين الساعة ١٧/٠٠ لأنه حتى يمكننا تنظيم أعمالنا سوف تكون لدينا دلالة بشأن عدد من سيتكلمون . ومن ثم فانني أطلب من أولئك الذين سوف يشاركون في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في القائمة بأسرع وقت ممكن .

نظر البند ٤٧ من جدول الأعمال

آثار الاشعاع الذرى : تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/34/626)

قدم السيد كوتون (نيوزيلندا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة تقرير اللجنة (A/34/626) ، ثم تحدث كما يلي :

السيد كوتون (نيوزيلندا) مقرر اللجنة السياسية الخاصة (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة في اجتماع بعد الظهر تقرير اللجنة السياسية الخاصة المتعلق بالبند ٤٧ من جدول الأعمال . ان هذا البند معنون " آثار الاشعاع الذرى " : تقرير لجنة الأمم المتحدة العلمية الخاصة بآثار الاشعاع الذرى . ان اللجنة السياسية الخاصة ، كما هو مألوف ، قد تناولت هذا الموضوع في بنده الرئيسي الأول . وقد تمت دراسته خلال اجتماعين ، وبعد أن تناول حوالي عشرون وفدا الكلمة في المناقشة العامة ، فان اللجنة قد اعتمدت ، دون تصويت ، مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ من التقرير المعروض على الجمعية الآن في الوثيقة (A/34/626).

عملا بنص المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة السياسية الخاصة



Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية اللجنة السياسية الخاصة بشأن هذا البند قد وضحت في اللجنة ، وقد انعكست في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

ان الجمعية العامة سوف تتخذ مقررا الآن بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السياسية الخاصة في الفقرة ٨ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/34/626) .

لقد اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع القرار دون تصويت .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٤/١٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ٤٧ من جدول الأعمال .



Digitized by UNOG Library

البند ١١٦ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية :

( أ ) تقرير اللجنة السادسة (A/34/642)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/662)

قدم السيد انخسايخان (منغوليا) مقرر اللجنة السادسة ، تقرير اللجنة (A/34/642) ، ثم تحدث كما يلي :

السيد انخسايخان (منغوليا) ، مقرر اللجنة السادسة ، ( الكلمة بالانكليزية ) :
يشرفني أن أقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال والمعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية " والوارد في الوثيقة (A/34/642)

ان مشروع القرار الوارد في الفقرة العاشرة من التقرير قد اعتمد في اللجنة السادسة بتصويت مسجل بأغلبية ٩١ صوتا ضد ١٤ صوتا وامتناع ١١ عن التصويت . وقد ذكر ممثلو ثلاث دول انهم لو كانوا حاضرين في اللجنة أثناء التصويت لصوّتوا في صالح مشروع القرار .

ونود أن نذكّر بأن تشكيل اللجنة قد تم عام ١٩٧٧ ، وقد بدأت في بحث البند المعنون " ابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية " والذى اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عام ١٩٧٦ .

ان اللجنة الخاصة قد عقدت اجتماعها الأول عام ١٩٧٨ . وفي تلك الدورة ، فان اللجنة قد شرعت في أعمالها ولم يتيسر لها اتمام المهلة المحالة اليها من قبل الجمعية العامة . واثر بحث تقريرها ، فان الجمعية العامة قد قررت أن اللجنة" سوف تواصل عملها بهدف صياغة — في أقرب وقت ممكن — معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وكذلك التسوية السلمية للمنازعات وغيرها من التوصيات التي تراها اللجنة ملائمة " . ( قرار الجمعية العامة ٣٣/٩٦ ) .

وعند اتخاذ هذا القرار ، فان الجمعية العامة قد أكّدت من جديد الحاجة الى تطبيق عالمي وفعال لمبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية والى مساعدة الامم المتحدة في هذا الشأن .



Digitized by UNOG Library

وتمشيا مع المهمة المحالة اليها ، فان اللجنة قد عقدت دورتها الثانية في مطلع هذا العام. ورغم أن اللجنة الخاصة لم تستطع انجاز أعمالها ، فقد تم احراز بعض التقدم في هذه الدورة . ان فريق العمل الذى كوّنته اللجنة قد بدأ في بحث مشروع معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية والذى قدمه الاتحاد السوفياتي . كما أنه تلقى بعض المقترحات الاخرى .

وفي الفقرة ١٣ من تقريرها الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة، فان اللجنة " قد أدركت الرغبة في مزيد من البحث للموضوعات المطروحة عليها " . ( A/34/41 ) ومن ثم ، فان اللجنة السادسة توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذى سوف تقوم اللجنة الخاصة :

" . . . بمواصلة أعمالها بغية الصياغة ـ في أقرب وقت ممكن ـ لمعاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وكذلك التسوية السلمية للمنازعات أو غير ذلك من التوصيات التي تراها اللجنة ملائمة". (A/34/642,Para.10)

واذا قارنا ذلك بقرار العام الماضي بشأن هذا البند ، القرار 33/96 ، فان الجمعية العامة هذه المرة سوف تعرب عن أملها في أن صياغة معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية " سوف تتم في أقرب وقت ممكن ". (المرجع السابق) . ان الجمعية العامة سوف تدعو كذلك اللجنة الخاصة لكي تقدم تقريرا بشأن أعمالها الى الدورة التالية للجمعية العامة .

وختاما ، سيدى الرئيس ، أود أن أعرب عن أملي في أن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسة سوف يعتمد بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة .

عملا بنص المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة السادسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة السادسة بشأن هذا البند قد اتضحت في اللجنة وقد انعكست في المحاضر الرسمية .

والآن أدعو السيد ممثل ألبانيا لتعليل تصويته قبل التصويت .

السيد هيسناج (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : لتفسير موقفنا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسة الجمعية العامة والوارد في الوثيقة A/34/642 ، فان وفد بلادى يود أن يعرب عن الاعتبارات الآتية :

منذ ثلاثة أعوام أقترح الاتحاد السوفياتي ابرام معاهدة لعدم استخدام القوة في العلاقات



Digitized by UNOG Library

الدولية . وخلال هذه الأعوام الثلاثة ، فان الدولتين العظميين الامبرياليتين ، قد حاولتا استغلال النقاش بشأن هذا الموضوع لكي تثيرا الحيرة لدى الرأى العام ،ولتغطية سياستيهما اللتين تقومان على العدوان والهيمنة .

ان الأحداث اليومية تثبت أنه بدلا من خفض استخدام القوة في العلاقات الدولية فانها تتزايد بصفة مستمرة سواء بالنسبة لعددها أو لشدتها . ان الدولتين العظميين تستغلان النقاش الذى يجرى في اللجنة الخاصة من أجل دعم مبدأ عدم استخدام القوة في محافل اخرى في الامم المتحدة لكي تؤيد هذه الدعاية الفوغائية . ان النقاش الذى جرى في اللجنة السادسة بشأن التقرير الذى قدمته اللجنة الخاصة ،قد أوضح بجلاء أن الدولتين العظميين الامبرياليتين تحاولان فقط المزايدات بشأن عدم استخدام القوة وليس بغرض ابرام معاهدة بعدم استخدامها .

وفي ضوء ما تقدم ، فان وفد بلادى لن يشترك في التصويت على مشروع هذا القرار الذى أوصت اللجنة السادسة باعتماده والوارد في الوثيقة A/34/642

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/34/642)

ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية بشأن مشروع هذا القرار، قد ورد في الوثيقة (A/34/662)

طلب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بوتان ، بوليفيا ، بورما ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشاد ، شيلي ، الكونغو، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، اثيوبيا ، فنلندا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، هندوراس ، هنغاريا ، ايران ،العراق ،الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،



Digitized by UNOG Library

منغوليا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، الصين ، كوستاريكا ، غينيا ، ايرلندا ، لبنان ، نيوزيلندا ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، اوروغواى .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٧١ صوتا مقابل ١٤ صوتا وامتناع ١٣ صوتا عن التصويت * ( القرار ٣٤ / ١٣ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن أدعو ممثل المملكة المتحدة لتعليل تصويته بعد التصويت .

---

* ثم بعد ذلك أبلغت الأمانة العامة وفود أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، جزر البهاما ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، مصر ، فيجي ، غابون ، هايتي ، الهند ، اندونيسيا ، موزامبيق ، قطر ، رواندا ، ساموا ، وأوغندا أنها كانت تنوى التصويت مؤيدة .



Digitized by UNOG Library

السيد اندرسون (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى ضد مشروع القرار للأسباب الآتية .

لدينا شكوك خطيرة بشأن الحكمة في وضع معاهدة دولية بشأن عدم استخدام القوة ، وهي بالتأكيد ستؤثر على الوضع الراهن للقانون الدولي المبني على الميثاق ، ولا توجد رغبة عامة للوصول الى مثل هذه الاتفاقية .

ونؤيد الجهود الرامية لزيادة فعالية مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . مثلا عن طريق دعم الاجراءات الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات ونحن نؤيد القانون الحالي الخاص بعدم استخدام القوة والجهود الرامية لتأمين احترامه احتراما صارما .

والقرار الذى تم التصويت عليه توا يدعو الى وضع معاهدة جديدة بشأن عدم استخدام القوة ولا يعطي اعتبارا كافيا لسائر أجزاء تفويض اللجنة ألا وهو مسألة التسوية السلمية للمنازعات ووضع الوثائق الأخرى غير المعاهدة كاعلان مثلا .

وبالتالي رأى وفد بلادى أن يتخذ موقفا سلبيا من القرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من بحث البند ١١٦ من جدول الأعمال .

## البند ١٦ (ز) من جدول الأعمال

## انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية : انتخاب تسعة عشر عضوا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تبدأ الجمعية العامة الآن النظر في انتخاب ١٩ عضوا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ليحلوا محل تلك الدول التي تنتهي عضويتها في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ وهي الأرجنتين ، بربادوس ، بلجيكا ، البرازيل ، بلغاريا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، غابون ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، هنغاريا ، الهند ، كينيا ، المكسيك ، الفلبين ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، الولايات المتحدة الامريكية وزائير .



Digitized by UNOG Library

هؤلاء الأعضاء تجوز اعادة انتخابهم فورا .

أود أن أذكّر الأعضاء بأنه بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ فان الدول التالية ستظل أعضاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي وهي : استراليا ، النمسا ، بوروندى ، شيلي ، كولومبيا ، مصر ، فنلندا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اندونيسيا ، اليابان ، نيجيريا ، سنغافورة ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة . لذلك ، فان تلك الدول لا تجوز اعادة انتخابها وفقا للمادة ٩٢ من اللائحة الداخلية يجب أن تتم كل الانتخابات بالاقتراع السرى ولا تتم ترشيحات .

اسمحوا لي أن أذكّر مع ذلك بالتوصية التي وافقت عليها الجمعية العامة في جلستها الرابعة العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ التي تقضي بأن أسلوب الاستغناء عن الاقتراع السرى للأجهزة الفرعية يتّبع حينما يكون عدد المرشحين متفقا مع عدد المقاعد التي يجب أن تملأ ما لم يطلب وفد التصويت على اجراء انتخاب . ما لم يكن هناك مثل هذا الطلب ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الانتخاب على هذا الأساس ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بعد إذن الجمعية ، سأتلو المرشحين من كل مجموعة : ٤ من افريقيا : كينيا ، السنغال ، سيراليون ، اوغندا ؛ ٤ من آسيا : قبرص ، الهند ، العراق ، الفلبين ؛ ٣ من أوروبا الشرقية : تشيكوسلوفاكيا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ؛ ٤ من امريكا اللاتينية : كوبا ، غواتيمالا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ؛ ٤ من أوروبا الغربية ودول أخرى : الجمهورية الالمانية الاتحادية ، ايطاليا ، اسبانيا ، الولايات المتحدة الامريكية .

حيث أن عدد المرشحين الذى وافقت عليه كل مجموعة يتفق مع عدد المقاعد التي يجب أن تملأ فيها ، أعلن انتخاب هؤلاء المرشحين أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي لفترة ست سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ .

هكذا نكون قد انتهينا من بحث البند ١٦ (ز) من جدول الأعمال .



Digitized by UNOG Library

نظر البنود ١٢ ، ٥٨ و ١٢٥ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) (A/34/635)

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث : تقرير اللجنة الثانية (A/34/634)

تدابير لمساعدة الجمهورية الدومينيكية ودومينيكا في أعقاب الكوارث الشديدة التي حلت في هذين البلدين نتيجة للاعصار " ديفيد " والاعصار " فريدريك " : تقرير اللجنة الثانية (A/34/650)

قدمت الآنسة غارسيا دونوسو (اكوادور) مقررة اللجنة الثانية تقارير اللجنة (A/34/635, A/34/634 and A/34/650) ثم تحدثت كما يلي :

الآنسة دونوسو (اكوادور) (مقررة اللجنة الثانية) (الكلمة بالاسبانية) : يشرفني أن أقدم للجمعية العامة تقارير اللجنة الثانية حول الموضوعات الآتية : البند ١٢ من جدول الأعمال ، "تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي " ، البند ٥٨ من جدول الأعمال ، " معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث " ، والبند ١٢٥ من جدول الأعمال " تدابير لمساعدة الجمهورية الدومينيكية ودومينيكا في أعقاب الكوارث الشديدة التي حلت في هذين البلدين نتيجة للاعصار دافيد والاعصار فريدريك " . هذه التقارير واردة في الوثائق A/34/635 ، A/34/634 و A/34/650 .

الجزء الأول من اللجنة الثانية بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال وهو " تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي " الذى أوصت الجمعية العامة بالموافقة عليه يتضمن ثلاثة مشروعات قرارات وافقت عليها اللجنة دون تصويت . القرار الأول عنوانه " المؤتمر العالمي بشأن الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية " ، القرار الثاني بشأن " عقد المواصلات والاتصالات في افريقيا " ، القرار الثالث " تنفيذ برامج اعادة تعمير الساحل السوداني في المدى المتوسط والمدى الطويل " .

تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٥٨ " معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث " يتضمن مشروع قرار تمت الموافقة عليه في اللجنة دون تصويت وهو معروض على الجمعية العامة للموافقة عليه .

تقرير اللجنة الثانية الخاص بالبند ٢٥ من جدول الأعمال وعنوانه " تدابير لمساعدة الجمهورية الدومينيكية ودومينيكا في أعقاب الكوارث الشديدة التي حلت في هذين البلدين نتيجة لاعصار دافيد



Digitized by UNOG Library

( الآنسة دونوسو ،
مقررة اللجنة الثانية )

واعصار فردريك " . ويتضمن مشروعي قرارين وافقت عليهما اللجنة الثانية دون التصويت وتوصي الجمعية العامة بالموافقة عليهما حتى تساعد هذين البلدين عن طريق التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وبرامج اعادة التعمير في أعقاب الكوارث التي كانا ضحية لها .

تنفيذا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وعلى ذلك ، ستقتصر الكلمات على تعليل التصويت. ان مواقف الوفود فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقارير اللجنة الثانية الى الجمعية مثبتة في موجز المحاضر المتعلقة باللجنة .

وننتقل الآن الى الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ١٢ وعنوانه " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " ، تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) الوثيقة (A/34/635) . وسنتخذ الآن قرارا بشأن مشروعات القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ١٨ من تقريرها .

مشروع القرار الأول عنوانه " المؤتمر الدولي بشأن الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية". وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع القرار الأول دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (قرار ٣٤/١٤) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : مشروع القرار الثاني عنوانه " عقد الأمم المتحدة للمواصلات والنقل في افريقيا من عام ١٩٧٨ الى ١٩٨٨" . وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع القرار الثاني دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ٣٤/١٥) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثالث وعنوانه " تنفيذ البرنامج متوسط المدى وطويل المدى لاعادة تعمير منطقة الساحل السوداني " . وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع القرار الثالث دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (قرار ٣٤/١٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن أعطي الكلمة لأولئك الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد بفرتير (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أشير الى مشروع القرار الأول الوارد في تقرير اللجنة الثانية في الوثيقة (A/34/635) والذي وافقت عليه الجمعية



Digitized by UNOG Library

العامة تواد دون تصويت . ان الجمعية العامة في هذا القرار قد وافقت على اعلان المبادئ وبرنامج العمل كما تمت الموافقة عليهما في المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . ويود وفد بلادى أن يكرر من جديد في هذه المناسبة التحفظات التي أبداها فيما يتعلق بالاعلان وبرنامج العمل .

وتعتبر جمهورية الارجنتين أنه من الضرورى الاصرار على حقيقة أن التنمية الريفية يجب أن تتكيف مع خصائص كل بلد ، وحيث أنه توجد خلافات أساسية بين نظم الانتاج المستخدمة تختلف من أمة الى أخرى بسبب الاعتبارات الثقافية والسكانية والبيئية والاقتصادية والتنظيمية ، فانه لابد من اعادة التأكيد على استقلال وسيادة كل دولة في صياغة سياسة التنمية الريفية الخاصة بها .

اننا اذ نتفق على الأهداف التي تلهم المجتمع الدولي وتتعاطف مع المشكلات التي تؤثر على البلدان النامية والتي تواجه مواقف خطيرة من الجوع وسوء التغذية ، فاننا نعتقد أنه حتى يمكننا الاسهام في انتاج أفضل للمواد الغذائية ، علينا أن ندرك حقيقة أن بعض التأكيدات والتوصيات الواردة في اعلان المبادئ وبرنامج العمل ليست قابلة للتطبيق بالنسبة لكل البلدان النامية ، وخاصة تلك التي لم تجرّب مشكلات الضغط السكاني وعدم وجود فائض وعدم وجود الأرض الزراعية ووجود تقاليد تاريخية عقيمة . فمثلا في بلدى ، هناك المئات من التعاونيات الانتاجية والتسويقية والتي تضم مئات الألوف من الفلاحين الذين يشاركون ويعملون في الزيادة الفعلية للانتاج وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية ، كما ثبت من الزيادة المضطردة لانتاجها والتجارة الدولية خلال السنوات الماضية .

ونحن اذ نقول هذا ، نود أن نؤكد من جديد تحفظ وفد بلادى على الفقرات ٨ و ١٠ و ١٥ ( ت ط ) من اعلان المبادئ وعلى الأقسام الفرعية ألف وباء وجيم ودال من القسم الثاني وخاصة ما يتعلق بالنقطة الثانية ألف (ط) والنقطة (ط) من القسم الفرعي ألف من القسم الثالث من برنامج العمل .

ومن وجهة نظر وفد بلادى فان هذه الفقرات والاقسام من اعلان المبادئ وبرنامج العمل ، تمثل نواحي قصور في الشكل والمضمون لا تتفق مع المبادئ الأساسية المتعلقة بسيادة الدول لتوجيه جهودها بما يشجع تنميتها الريفية الخاصة بها .



Digitized by UNOG Library

اننا نتقدم بهذه التحفظات بروح بنّاءة ، ونود أن نؤكد من جديد نية حكومة الارجنتين في التعاون ـ ادراكا منها لطبيعتها الخاصة كدولة منتجة للغذاء ـ مع الدول النامية في الكفاح من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وهي : القضاء على الجوع في العالم وتحسين أحوال المعيشة في الأقاليم الريفية .

الانسة بارنجتون (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : انني اذ أتحدث باسم دول المجموعة الاقتصادية الاوربية ، أود أن أؤكد أننا سعدنا جدا بالاشتراك في اتفاق الرأى بشأن القرار الخاص بالمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، والذى تمت الموافقة عليه تـوا . وفي الوقت ذاته ، أود أن أذكّر بأنه في ذلك المؤتمر فان المتحدث باسم دول المجموعة الاقتصادية الاوربية قد أوضح أن الدول الأعضاء لديها عدد قليل من التحفظات على النص النهائي ، ومن الطبيعي أن هذه التحفظات مازالت قائمة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستبحث الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٥٨ وعنوانه " معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث : تقرير اللجنة الثانية"(A/34/634) .

وسنتخذ الآن قرارا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٧ من تقريرها . وقد وافقت اللجنة الثانية على مشروع القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٤/١٧) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحثنا للبند ٥٨ من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى نظر تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ١٢٥ وعنوانه " تدابير لمساعدة الجمهورية الدومينيكية ودومينيكا في أعقاب الكوارث الشديدة التي حلت في هذين البلدين نتيجة للاعصار " ديفيد " والاعصار " فردريك " : تقرير اللجنة الثانية " (A/34/650) .وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بالموافقة على مشروعي القرارين الواردين في الفقرة ٨ من تقريرها ، وقد تم اعتمادها في اللجنة دون تصويت .



Digitized by UNOG Library

مشروع القرار الأول عنوانه " المساعدة الدولية لاعادة تعمير وتنمية الجمهورية الدومينيكية" .
فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر الموافقة على مشروع هذا القرار ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٣٤/١٨) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني عنوانه " المساعدة الدولية لاعادة تعمير وتنمية دومينيكا " . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع هذا القرار ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٤/١٩) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية الذى يرغب في تقليل تصويته .

السيد غويريرو (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : اسمحوا لنا أن نتوجه بالشكر الى المندوبين الذين أيدوا بالاجماع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/650 بشأن مساعدة الجمهورية الدومينيكية إثر الكارثة الناجمة عن الاعصارين ديفيد وفريديريك ، كما نود أن نتوجه بالشكر من خلالكم ، ياسيادة الرئيس ، الى جميع الدول التي أعربت عن تعاطفها معنا ومساعدتنا على الصعيدين الأدبي والمادى ، تلك الدول التي قدمت مساعدات هامة للغاية عند وقوع الكارثة .

كما نود أن نعرب عن عميق امتناننا لمنظمة الأمم المتحدة ، وبشكل خاص للسيد الدكتور فالدهايم الأمين العام على الدور الذى لعبه من أجل مساعدة الضحايا . كما نود أن نتوجه بالشكر الى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة الى مدير منظمة الأمم المتحدة للغوث من الكوارث . واننا على يقين من أن هذا القرار الذى اعتمد توا سوف يكون من شأنه تعزيز التأييد الدولي الذى حظيت به الجمهورية الدومينيكية في عملية اعادة التعمير والبناء . وان هذا المشروع ، لينهض دليلا على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها في عملية التنمية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من بحث البند ١٢٥ من جدول الأعمال .



Digitized by UNOG Library

مواصلة بحث البند ٥٥ ( أ ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ :

( أ ) تقرير اللجنة الجامعة (A/34/34)

(ب) مشاريع القرارات (A/34/L.14 to A/34/L.20)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لعل الأعضاء يذكرون ان الجمعية العامة في اجتماعها الخامس والأربعين في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ كانت قد انتهت من مناقشة البند ٥٥ ( أ ) حول التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ .

وفي هذا الصدد ، فان مشروعات القرارات من A/34/L.14 حتى A/34/L.20 سيتم عرضها من قبل ممثل الهند نيابة عن الدول الأعضاء في الامم المتحدة ، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

والآن اعطي الكلمة لمندوب الهند ورئيس مجموعة الـ ٧٧ ليقدم مشاريع هذه القرارات .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انه ليشرفني ان أقدم سبعة مشاريع قرارات نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ تحت البند ٥٥ ( أ ) من جدول الأعمال - التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي : تقرير اللجنة الجامعة .

ان أول هذه القرارات المعنون بالمفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية تحت رقم A/34/L.14 سنعرفه جميعا انه يرجع الى قرار اتخذه مؤتمر القمة السادس لرؤساء بلدان أو حكومات عدم الانحياز الذى انعقد في هافانا في ايلول/سبتمبر من هذا العام . وكان هذا القرار بالنسبة لهم يعتبر مبادرة جديدة هامة تستهدف التغلب على الركود في المفاوضات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وعلى اثر ذلك ، فان القرار اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك وقدم الى اللجنة الجامعة في شهر ايلول/سبتمبر ، وبالتالي كان عليها ان ترفعه الى الجمعية العامة للبت فيه . ان نص مشروع القرار L.14 يماثل ذلك القرار الذى قدم للجنة الجامعة فيما عدا بعض التعديلات الشكلية البحتة .



Digitized by UNOG Library

وحيث ان جميع الوفود قد اتيح لها الوقت الكافي لكي تطلع على تفاصيل هذا المشروع ، فانني سوف اقتصر على الاشارة الى بعض ملامحه . ان ديباجة نص مشروع القرار L.14 تعيد التأكيد على الحاجة الملحّة لاقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على " أساس المساواة بين جميع البلدان ومصلحتها المشتركة " . وهكذا فان مجموعة الـ ٧٧ اكدت قناعتها بأن المقترح المطروح امامنا ينصب على الاهتمامات المشتركة للمجتمع الدولي بأسره من خلال اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان الديباجة تشير ايضا الى القلق العميق من عدم احراز تقدم حقيقي في المفاوضات التي ترمي الى اقامة هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتعرب عن قناعتنا بأن السبب الحقيقي في ذلك يرجع الى غياب الارادة السياسية الخالصة من قبل السواد الأعظم من البلدان المتقدمة . ان الديباجة تحث جميع البلدان وبصفة خاصة متقدمة النمو ، على الالتزام الفعال بأن تحقق عن طريق المفاوضات ، اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي على أساس مبادىء العدل والمساواة في اطار نظام للأمم المتحدة تضطلع فيه الجمعية العامة بدور مركزي .

وبالنسبة لمنطوق القرار ، فان الفقرة الأولى تؤكد على القرار الذي اتخذ بشأن الدورة الخاصة المقبلة حول المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، على ان تكون هذه المفاوضات ذات وجهة عملية ، وأن تكفل اتباع نهج متكامل حيال القضايا الرئيسية ، التي تتعلق وفقا للفقرة الثانية بمجالات المواد الخام والطاقة ، والتجارة ، والتنمية والنقد والتمويل . وأريد أن ألفت الانتباه بوجه خاص الى ادراج موضوع الطاقة في المفاوضات الشاملة على المستوى العالمي والتي ستقدم أبعادا جديدة في العملية الكلية للحوار بين الشمال والجنوب .

وفي الفقرة الثانية من المنطوق ، نشير أيضا الى العلاقات بين المفاوضات العالمية والاستراتيجية الدولية للتنمية خلال العقد الثالث للتنمية .

ان الفقرة الثالثة من منطوق القرار توضح ان اقتراح مجموعة الـ ٧٧ لا ينبغي ان ينظر اليه على انه يعوق تقدم أية مفاوضات تجرى في محافل أخرى للأمم المتحدة .

ان الفقرة الرابعة من منطوق القرار تعين اللجنة الجامعة كلجنة تحضيرية للمفاوضات وتعهد اليها برفع توصيات الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٨٠ حول الاجراءات والاطار الزمني وجدول الأعمال المفصل للمفاوضات العالمية . ان هذا العمل يتسم بأهمية بالغة ،



Digitized by UNOG Library

لأننا نعلم تمام العلم انه بدون اعدادات ملائمة ، فان المفاوضات العالمية لن تكلل بالنجاح .

ان الفقرة الأخيرة من منطوق القرار تشير الى ان نجاح هذه المفاوضات يرتهن فقط بمدى التزام جميع الأطراف وبصفة خاصة البلدان المتقدمة .

لقد أشرت لتوى ان نص هذا القرار قد كان بين أيدى الوفود لبعض الوقت ، وان المبادرة قد لقيت ترحيبا ، ونحن نأمل انه عندما تبدأ المفاوضات رسميا فان الأطراف جميعها سوف توافق عليه . وبالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ ، فانه من الأهمية بمكان ان تقوم الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة باعتماد هذا الاقتراح المتعلق بالمفاوضات العالمية كما جاء في مشروع القرار الوارد في الوثيقة L.14 . ونعتقد ان مفتاح مستقبل الحوار بين الشمال والجنوب يكمن في هذا القرار .

أنتقل الآن الى القرار A/34/L.15 تحت عنوان " المقترحات المتعلقة بالمفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية " . وكما جاء في العنوان ، فان هذا القرار يرتبط ارتباطا وثيقا بالقرار L.14 ، وان كلا من مشروعي هذين القرارين يكتسبان أهمية متساوية بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ . فبينما يقترح L.14 اجراء مفاوضات عالمية ، فان L.15 يؤكد على أهمية المقترحات التي تقدم بها أخيرا رؤساء دول أو حكومات البلدان النامية ، ونحن نعتقد ان هذه المقترحات تشكل اسهاما ديناميكيا هاما في المفاوضات العالمية .

ان العنصر الهام في L.15 يتمثل في تلك الفقرة من منطوق القرار التي تطلب من اللجنة الجامعة التي سوف تضطلع بدور اللجنة التحضيرية للمفاوضات العالمية ، ان تضمن في تقريرها الختامي الذى ستقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في العام القادم ، الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالأعمال التحضيرية التي قد تنتج عن النظر في هذه المقترحات وغيرها من الاقتراحات الأخرى التي قد تعرض عليها .



Digitized by UNOG Library

من بين المقترحات الهامة التي حددتها مجموعة الـ ٧٧ بأنها تندرج في اطار مشروع القرار A/34/L.15 يوجد المقترح المتعلق بالخطة العالمية للطاقة والذى قدمه صاحب الفخامة رئيس المكسيك خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة ، وثمة مقترح آخر يندرج تحت نفس الفئة ألا وهو المقترح الذى تقدم به سعادة وزير خارجية العراق ، والذى كان قد تولى شرحه السيد رئيس جمهورية العراق في مؤتمر قمة هافانا ، والذى يطالب بوجود صندوق عالمي ضد التضخم . وهناك مقترح ثالث تقدم به السيد فيدل كاسترو رئيس كوبا في خطابه للجمعية العامة في دورتها الحالية والذى يطالب بنقل مكثف وكبير للموارد الى البلدان النامية حتى يساعد في تنميتها . ان جميع هذه المقترحات قد رحبت بها وفود كثيرة وقد أشادت بأهميتها وبأنها جاءت في الوقت المناسب . ونحن نعتقد أن هذا سيشكل اسهامات كبيرة في الاعداد للمفاوضات العالمية .

ان مجموعة الـ ٧٧ ترى أن مشروعي القرارين A/34/L.14، A/34/L.15 يجب أن يدرسا على مستوى الجمعية العامة ونطلب منكم - سيدى الرئيس - أن تقوموا بالاجراءات التي ترونها ضرورية لاجراء المشاورات بين الوفود بغية التوصل الى اتفاق عام في الرأى .

أما مشروعات القرارات الخمسة الباقية التي سأقوم بتقديمها فهي تتناول فئات خاصة من البلدان النامية ، وقد قدمت الى الجمعية العامة ، لأن المقترحات الخاصة بهذه الفئات قد بحثت ولكن ليس بشكل نهائي في اللجنة الجامعة ، ومن ثم فقد أدرجت في تقرير هذه اللجنة . وليس في نية مجموعة الـ ٧٧ أن يتم التفاوض حول مشروعات القرارات هذه على مستوى الجلسة العامة ، ونود أن نطالب بأن تحاد الى اللجنة الثانية لبحثها تحت البند ٥٥ ( أ ) بعد أن تم تقديمها هنا .

ونظرا لحقيقة أن كلا من مشروعات هذه القرارات سوف يتم التفاوض بشأنه بالتفصيل على مستوى اللجنة الثانية ، فانني أقترح أن أدلي بتقديم موجز للغاية في الجلسة العامة .

ان أول مشروعات هذه القرارات هو A/34/L.16، المعنون " تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية " . ان مجموعة الـ ٧٧ قد اهتمت بوجه خاص بهذا الجزء من عضويتها الذى لا يزال يواجه مشاكل صعبة نتيجة للأضرار الكامنة فيه . اننا نعتقد أن تدابير استثنائية اضافية ضرورية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا بين البلدان النامية على تحقيق الديناميكية في مستوى نموها وأنشطتها الانمائية . ان الأونكتاد الخامس الذى عقد في مانيلا في مطلع هذا العام قد نجح



Digitized by UNOG Library

في وضع برنامج عمل شامل لأقل البلدان نموا . ان مشروع القرار L/16 هو متابعة للاتفاق الذى تم التوصل اليه في مانيلا . وينبغي أن يعتبر بمثابة محاولة لاعطاء فاعلية للاتفاق السابق الذى صيغ في اطاره .

وثمة مشروع قرار آخر ذو صلة ، ويختص أيضا بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للانماء والتجارة (الأونكتاد ٥) ألا وهو القرار A/34/17 بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا . ان الأونكتاد الخامس قد طلب من الجمعية العامة تحديد موعد لهذا المؤتمر . ان مشروع القرار A/34/L.17 يشير الى أن المؤتمر سوف يعقد في عام ١٩٨١ ، كما انه يهتم أيضا بالعملية التحضيرية للمؤتمر .

أنتقل الآن الى مشروع القرار A/34/L.18 ، بشأن صندوق الأمم المتحدة الخاص بالبلدان النامية غير الساحلية . انه لمبعث قلق بالغ وخيبة أمل لمجموعة الـ ٧٧ ، ان هذا الصندوق قد حقق مستوى ضئيلا جدا من الاسهامات . الا أننا نعتقد أن هناك حاجة لمثل هذا الصندوق حتى يلبي الاحتياجات المحددة للبلدان النامية غير الساحلية . ومن ثم فان مشروع القرار A/34/L.18 يؤكد من جديد مناشدة المساهمين أن يسهموا بسخاء في هذا الصندوق ، وتطالب بمتابعة فعالة من جانب منظومة الأمم المتحدة لصالح البلدان غير الساحلية .

ان مشروع القرار A/34/L.19 معنون " برنامج عمل لصالح البلدان الجزرية النامية " . وهنا مرة أخرى ، يعود مشروع القرار الى قرار الأونكتاد الخامس بشأن نفس الموضوع ويسعى بصفة رئيسية الى تنفيذه . ان النص الخاص بالبلدان الجذرية النامية كان النص الوحيد الذى تم التوصل الى اتفاق بشأنه في اجتماع اللجنة الجامعة في أيلول /سبتمبر من هذا العام ، وأن هذا الاتفاق قد انعكس أيضا في مشروع القرار A/34/L.19 .

ان مشروع القرار الأخير الذى أقوم بتقديمه اليوم هو A/34/L.20 ، والمعنون " تدابير فورية لصالح أشد البلدان تأثرا " . وعلى نقيض الفئات الأخرى الخاصة ، فان أشد البلدان تأثرا لم تكن موضع بحث في الأونكتاد الخامس . ومن ثم فان مشروع هذا القرار له طابع يختلف اختلافا طفيفا عن الآخرين ، الا أن لب مشروع القرار هو نفسه . وكما في الحالات الأخرى ، فان مشروع القرار A/34/L.20 يضع سلسلة من التدابير في صالح احدى الفئات المعترف بها للبلد أى النامية المتضررة .



Digitized by UNOG Library

اننا لنعتقد أن جميع مشروعات هذه القرارات السبعة التي قمت بتقديمها توّا ينبغي أن تشكل أساسا لتوافق في النصوص التي يجب أن تعتمدها الجمعية العامة . وبهذه الروح ، فانني أوصي ببحثها ، واذ أفعل ذلك ، فانني أعرب عن استعداد ورغبة مجموعة الـ ٧٧ الدخول في مفاوضات مع المجموعات الأخرى على أساس تلك النصوص ، في أقرب وقت ملائم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : من أجل اتاحة بعض الوقت للوفود لتدرس مشروعات القرارات واجراء المشاورات الملائمة ، وكذلك للجنة الاستشارية بشأن المسائل الادارية والمسائل الخاصة بالميزانية ، وللجنة الخامسة لتبحثها بموجب المادة ١٥٣ من النظام الداخلي فان التصويت سوف يجرى في وقت سيتم الاعلان عنه فيما بعد .

## البند ٢٢ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

( أ ) مشروع القرار ( A/34/L.6 ) .

(ب) تقرير اللجنة الخامسة ( A/34/663 ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة لمندوب كندا ، الذى يود أن يقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.6 .

السيد بارتون (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن وفود بلغاريا ، وليسوتو ، وباراغواى ، والفلبين ، وكندا ، يسرني أن أقدم للجمعية العامة مشروع القرار A/34/L.6 ، المتعلق بالمؤتمر الثالث لقانون البحار .

كما يدرك جميع الأعضاء ، فان المؤتمر الثالث لقانون البحار قد انهمك في الأعوام الأخيرة الماضية في اعادة تشكيل جذرى للمفاهيم الأساسية للقانون الدولي . وقد أوجد مفاهيم قانونية جديدة مثل المنطقة الاقتصادية الخالصة ، والتراث المشترك للانسانية ، ومفهوم الأرخبيل ، وكذلك عناوين جديدة تماما للقانون الدولي مثل تلك الخاصة بالبيئة ، والملاحة ، وحقوق الدول



Digitized by UNOG Library

غير الساحلية . وأهم من ذلك كله ، فقد سعى المؤتمر أيضا الى تسوية النزاعات الخاصة بالولاية التي كانت قائمة قبل ذلك ، والتي لم تستطع مؤتمرات قانون البحار لعامي ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ حلها ، بينما في الوقت ذاته قد وضع تشريعات لحدود جديدة للولاية ، وأقام نظاما دوليا وترتيبات مؤسسية لها آثار بعيدة المدى على منطقة أعماق البحار فيما وراء الولاية القومية .



Digitized by UNOG Library

ان المؤتمر قد اقترب الآن من استكمال هذه العملية العسيرة للغاية ، ألا وهي وضع دستور شامل للبحار . والآن ، كما كان الحال من قبل ، فان المؤتمر يحتاج ويستحق في رأينا التأييد المستمر لكافة أعضاء الأمم المتحدة حتى يمكن أن يستكمل أعماله بنجاح . ان مشروع القرار المطروح علينا ينادى بأن تصدق الجمعية العامة عليه وأن توافق على دورة تاسعة تتكون من جزأين يتم فيها اعداد اتفاقية لقانون البحار .

ان مشروع القرار كذلك يلتمس من الأمين العام اعداد دراسة للاحتياجات الخاصة بالتدريب للبلدان النامية في التعدين في أعماق البحار لكي تقدم للمؤتمر في مطلع العام القادم . ان هذا الموضوع قد تم الاتفاق عليه في المؤتمر ، وكان ينبغي أن يكون موضوع توصية من جانب المؤتمر الى الجمعية العامة ، ولكن ، من المؤسف انه نظرا لضيق الوقت لم يستطع المؤتمر التوصل الى هذا الهدف .

ان كلا فقرتي المنطوق ، اللتان توافقان على عقد الدورة التاسعة لمؤتمر قانون البحار واللتان تطلبان دراسة خاصة بالتدريب ، تستحقان التأييد التام من جميع أعضاء الجمعية العامة . ونيابة عن مقدمي القرار ، يسرني أن أوصي باعتماد مشروع القرار A/34/L.6 من جانب الجمعية العامة .

السيد كرياس (هندوراس) (الكلمة بالاسبانية) : لقد طلبت الكلمة لكي أتقدم بملاحظة أو ملاحظتين بشأن مشروع القرار الذى قدم توا بواسطة السيد ممثل كندا واشتركت في تبنّيه أربعة وفود أخرى ، في الوثيقة A/34/L.6 ، والذى أثق في أن هذه الجمعية ستوافق عليه .

ان مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عملية استمرت لعدة سنوات الآن . وان هذه الحقيقة وحدها تدل على مدى تعقد وحساسية هذا الموضوع . في عام ١٩٨٠ ، سوف يعقد المؤتمر دورته التاسعة على مرحلتين . وان أولئك الذين تابعوا العمل عن قرب يعرفون ان نجاح هذه الدورة سيكون أمرا حاسما ، اذا كنا نرغب في وجود اتفاقية قابلة للتنفيذ مقبولة على نطاق واسع من شأنها أن تسهّل وتشجع على الاستغلال الملائم لموارد البحار . ولهذا السبب - على أساس ما سبق انجازه في الربيع الماضي بمراجعة النص غير الرسمي الذى تمت الموافقة عليه وتقارير آب/اغسطس التي سوف تستكمل عام ١٩٨٠ - أود أن أوضح التقدم الذى تم احرازه في وضع جدول زمني يحدد مراحل العمل والأهداف لهذه الدورة التاسعة للمؤتمر . ان هذه الخطة الاجرائية دون شك ستكون أداة



Digitized by UNOG Library

فعالة من أجل الاستغناء عن مناقشات طويلة حول موضوعات ثانوية بتركيز اهتمام المؤتمر على القضايا الأساسية التي مازالت معلّقة حتى يستطيع المؤتمر أن يتخذ قراره النهائي على أساس خطة جيدة متماسكة .

أود أن اركز أيضا على أهمية هذه النقطة ، وهي انه من خلال مشروع القرار هذا ، نطلب من الأمين العام أن يعد دراسة حول الاحتياجات التدريبية للبلدان النامية في التعدين في قاع البحر السحيق . ان هذا بالغ الأهمية لأننا عن هذا الطريق قد نضع توصيات وبرامج من شأنها أن تسهّل مشاركة رعايا تلك البلدان في العمليات المشار اليها . ان هذه موضوعات بالاضافة الى موضوعات أخرى بالتأكيد سيتعين بحثها بتفصيل كبير حتى قبل ان تصبح الاتفاقية سارية المفعول .

أود أن أوصي الجمعية العامة بالموافقة على مشروع القرار هذا وأود أن اشكركم مسبقا على التأييد الذى ستقدمونه له .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد قرر ممثل باكستان أن يشترك في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.6 .

لقد استمعنا الى المتحدث الأخير على قائمتنا . ان تقرير اللجنة الخامسة حول الآثار المالية والادارية لمشروع القرار A/34/L.6 وارد في الوثيقة A/34/663 . ان مواقف الوفود فيما يتعلق بمقررات اللجنة الخامسة قد أوضحت في اللجنة وهي مسجلة في محاضرها الرسمية .

فيما يتعلق بالفقرة الثانية من تقرير اللجنة الخامسة ، هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة بموافقتها على مشروع القرار A/34/L.6 ، فانها ترغب بذلك أن تستمر لعام ١٩٨٠ الترتيبات الحالية على غرار المؤتمر الثالث السابق للأمم المتحدة حول قانون البحار ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعرض على الجمعية الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.6 . ونظرا لأنه لم يطلب أحد اجراء تصويت ، هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة توافق عليه ؟

أعتمد مشروع القرار (٣٤/٢٠) .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من نظر البند ٢٢ من جدول الأعمال .

## البند ٢٣ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

(أ) تقرير الأمين العام (A/34/482)

(ب) مشروع القرار (A/34/L.12/Rev.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالبند ٢٣ من جدول الأعمال وارد في الوثيقة A/34/482 . في هذا الاطار معروض على الجمعية العامة مشروع قرار وارد في الوثيقة A/34/L.12/Rev.1.

أدعو ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، الذى يرغب في أن يقدم مشروع القرار .

السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، باسم المجموعة الافريقية لدى الأمم المتحدة التي يتشرف وفدى برئاستها خلال هذا الشهر تشرين الثاني /نوفمبر أود أن أقدم مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، والوارد في الوثيقة رقم ( أ/٣٤/ل - ١٢ - مراجعة ١ ) .

ان التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ليس وليد اليوم أو الأمس ، بل ان التعاون قائم منذ انشاء منظمة الوحدة الافريقية ، في عام ١٩٦٣ التي أكد ميثاقها على التزام الدول الافريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان اللذان يشكلان قاعدة متينة للأمن والاستقرار والتعاون الايجابي لحفظ السلام .

كما ان المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والتي تتضمن الأهداف والأغراض التي تسعى لتحقيقها المنظمة ، تضمنت المبادئ والأهداف التي نادى بها ميثاق منظمة الأمم المتحدة .



Digitized by UNOG Library

ان التعاون بين المنظمتين ، منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها واضح لايحتاج الى برهان . ففي الدورة العشرين (١٩٦٥) للجمعية العامة وبموجب قرارها رقم (٢٠١١) طلبت الجمعية من الأمين العام أن يدعو الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية لحضور جلسات الأمم المتحدة ، كما طلبت منه القيام بالتشاور مع الهيئات المختصة في منظمة الوحدة الافريقية بتقصّي وسائل تعزيز التعاون بين المنظمتين وبإعلام الجمعية العامة بذلك .

ومنذ ذلك الوقت والتعاون بين المنظمتين يزداد وثوقا ورسوخا ، فقد أكدت الأمم المتحدة تصميمها على أن تقوم بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، لمضاعفة جهودها الرامية الى القضاء على الاستعمار والتمييز والفصل العنصريين في الجنوب الافريقي ، كما أكدت الأمم المتحدة العمل بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية على اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة أ/٣٤/٤٨٢ حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يؤكد ، بكل وضوح ، ما وصل اليه التعاون المثمر بين منظمتينا في المجالات المختلفة ، من اجراء المشاورات وتبادل المعلومات الى التعاون بشأن الوضع في الجنوب الافريقي ، الى التعاون في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومشروع القرار الذى أتولى تقديمه نيابة عن المجموعة الافريقية ، يعكس ما أورده تقرير الأمين العام من تعاون مثمر بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة ، كما تضمن وجهة النظر الافريقية حول هذا التعاون والرغبة الملحة لتطويره وتدعيمه .

ان مشروع القرار واضح ولايحتاج الى مزيد من الايضاح ، فقد أشارت الفقرات الواردة في الديباجة الى ارتياح الجمعية العامة حول التعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، والى ادراك ـ الجمعية العامة للحاجة الماسة لمعظم الدول الافريقية حديثة الاستقلال الى تحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية ، والى تدهور الوضع في الجنوب الافريقي الناجم عن استمرار تحكم الأنظمة العنصرية في شعوب ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا .

ويتضمن مشروع القرار ثمانية عشرة فقرة عاملة . تضمنت الفقرة الأولى وحتى السادسة احاطة الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام حول التعاون بين المنظمتين وبالمشاركة الفعالة ، من جانب



Digitized by UNOG Library

منظمة الوحدة الافريقية ، في أعمال الأمم المتحدة ، والثناء على هذه الجهود المستمرة ، والتأكيد على تصميم الأمم المتحدة ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، على تكثيف جهودها من أجل القضاء على الاستعمار والتمييز العنصرى والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي .

وجاء في الفقرة السابعة من مشروع القرار أن الجمعية العامة توصي اللجنة التحضيرية المعنية بالاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة بأن تولي في أعمالها المراعاة الكاملة لاستراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا . والفقرة الثامنة من المشروع تتضمن الاعراب عن تقدير الأمين العام للجهود التي يبذلها ، لتنظيم وتعبئة برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة بالدول الافريقية ، وخاصة الدول الافريقية المستقلة حديثا ودول خطوط المواجهة ، لمساعدتها على مواجهة الموقف الناجم عن الاعتداءات المتكررة من قبل الأنظمة العنصرية في المنطقة . وأورد مشروع القرار مشكلة تعاني منها افريقيا وهي مشكلة اللاجئين ، حيث تطلب الفقرة الرابعة عشر من المشروع من جميع الدول الأعضاء ومن المنظمات الاقليمية والدولية ، وخاصة الوكالات المتخصصة ، أن تزيد معونتها للاجئين في افريقيا . وترجو الفقرة الخامسة عشر من المشروع الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع أمين عام منظمة الوحدة الافريقية بتنظيم اجتماع يعقد في افريقيا قبل انعقاد الدورة العادية القادمة للجمعية العامة ، بين ممثلين لمنظمة الوحدة الافريقية ومؤسسات الأمم المتحدة ، لدراسة طرق التنفيذ الفعّال للبرامج ذات الأهمية المشتركة ؛ بما في ذلك مساعدة حركات التحرر .

وجاء في مشروع القرار توصية تسترعي انتباه المجتمع الدولي الى الحاجة الى الاسهام في صندوق المساعدة لمكافحة الاستعمار والفصل العنصرى الذى أنشأته منظمة الوحدة الافريقية .

وفي الختام فان مشروع القرار واضح ولا يحتاج الى تفسيرات أكثر . وانني باسم المجموعة الافريقية أناشد الجمعية العامة أن يتم اقرار هذا المشروع بالاجماع .

السيد توبمان (ليبريا ) (الكلمة بالانكليزية) : ان رؤساء الدول والحكومات في افريقيا علقوا دائما أهمية كبيرة على الموضوعات ذات الأهمية المشتركة بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية . وهم بذلك يركزون العزم على انه يجب على المنظمتين أن تسعيا الى المحافظة على المصالح المشتركة بينهما لصالح افريقيا ولصالح المجتمع الدولي بأسره .

وبأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان فان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعادت دائما العام تلو العام تأييدها القوى للقرار الذى قدم تواوعنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية" .



Digitized by UNOG Library

ان أنشطة منظمة الوحدة الافريقية لدعم التعاون بين الدول الاعضاء فيها وبين شعوبهـــا وحل المشكلات الدولية الملحة في المجالات السياسية والاقتصادية ، قد أبرزها فخامة الدكتـــور وليام ر . تولبرت الصغير الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ورئيس جمهورية ليبريا حينما ألقـــى خطابه في الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام . لقد عكس آنذاك الرئيس الحالـــي للمنظمة ، الأهمية التي تعلقها المنظمة على تكثيف التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية وبين الأمـــم المتحدة ، وأملها في أن يستمر هذا التعاون وأن يتسع نطاقه بما يعود بالمنفعة المتبادلة علـــى المنظمتين . وكما تذكرون ، فقد أنشئت منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٣ ، وآنذاك فان رؤســـاء الدول والحكومات الافريقية قد أكدوا تأييدهم الجماعي لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والتزامهم بالوفاء بهذه الالتزامات . واليوم فان منظمة الوحدة الافريقية لا تزال متمسكة بهذا الالتزام المقدس .

ان سنوات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، والوكالات المتخصصـــة ، والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة ، قد شملت عددا من المسائل الهامة بما في ذلك مسائل التنمية الاقتصادية ، وقضايا الجنوب الافريقي ، ومشكلة اللاجئين المتزايدة . ورغم أننا سعداء بأن هـــذا التعاون يزداد نماء من عام الى آخر ، الا أننا يجب علينا أن نقول ان نتيجة تعاوننا الممتد في كثير من المجالات مازالت قاصرة عن تلبية الكثير من الاحتياجات الافريقية . ولقد كانت هنالك منجزات كبيرة في التعاون الاقتصادى والتقني ، وهنالك موضوعات عديدة في هذا المجال سنصل فيها الى مرحلـــة التنفيذ . ان افريقيا تدرك أهمية التعاون الاقتصادى والتقني القائم بين منظمة الوحدة الافريقيـــة وبين الأمم المتحدة ، وقد سلّم بذلك في ندوة عقدت في مونروفيا في شباط/فبراير الماضي ، وفـــي اجتماعات عديدة نظمتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومجموعة خبراء في الرباط . ان هذه الندوة الـــتي عقدت في مونروفيا ، والتي بحثت النمو الاقتصادى والتنمية في افريقيا ، قد حددت الكثير من المشكلات القائمة ، ودرست الطرق التي يمكن بها التغلب على هذه المشكلات ، وأصبحت معروفة باسم استراتيجية مونروفيا . واننا نعتقد ان هذه الاستراتيجية تستطيع أن تلعب دورا هاما في المساعدة على تحديـــد المشكلات الاقتصادية التي تواجهها افريقيا ، حتى يمكن ادخالها في جولة المناقشات والمفاوضـــات العالمية التي ستبدأ قريبا في العام القادم .



Digitized by UNOG Library

وحتى رغم جميع هذه الجهود في مجال التعاون الاقتصادى ، فاننا مازلنا نحتاج الى انجاز الكثير حتى يمكن تحقيق آمال افريقيا . ان المسائل المتعلقة بالنظام العنصرى في جنوب افريقيا وبالموقف في ناميبيا ، تثار باستمرار وتصدر القرارات بشأنها سنويا . ولكن النتائج المحددة التي حققناها مازالت ضئيلة جدا . ان هذا الموضوع مصدر قلق عميق وخيبة أمل بالنسبة لافريقيا . وفي هذا العام ، عام التضامن مع ناميبيا — مثلا — فان المجتمع الدولي يجب أن يكون قادرا على اظهار أن التضامن والوحدة يستطيعان تحقيق النتائج حتى في هذه المجالات .

ان افريقيا تسعى الى اتخاذ اجراءات ايجابية فيما يتعلق بقضية اللاجئين . ان عدد اللاجئين يزداد سنويا ، ومع ذلك ، وعلى أساس الفرد ، فان اللاجئين الافارقة يتلقون مساعدة تقل بكثير عن المساعدة للاجئين في مناطق أخرى .

ان افريقيا تضع ثقة كبيرة في منظومة الأمم المتحدة . ولذلك فان منظمة الوحدة الافريقية ترغب في أن تلمس زيادة في تحقيق الأهداف التي وردت في هذا التقرير ، خلال العام القادم . اننا نعتقد أنه كلما عملت المنظمتان معا ، كلما تمكنتا من تحقيق أهدافنا المشتركة .

اننا نود أن نعبّر عن امتناننا لتلك البلدان التي ازداد وعيها بالدور الذى تسعى منظمة الوحدة الافريقية للقيام به . وفي هذا المقام نود أن نوجه تحية خاصة الى الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة على تعاونه مع منظمة الوحدة الافريقية ، وعلى سياسة الاتصال مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن القضايا الأساسية التي تهم القارة الافريقية والبلدان الافريقية . اننا يحدونا الأمل في أن هذه السياسة التي يسير عليها الأمين العام سوف تستمر باشتراك عدد كبير من الدول المهتمة بالشؤون الافريقية . ان دور منظمة الوحدة الافريقية ، الذى رسمته لها الدول الأعضاء فيها ، واضح جدا ، وتستطيع تلك المنظمة أن تعمل بطريقة أفضل حينما تناقش المسائل المتعلقة بافريقيا والسياسات الافريقية ويتم تنسيقها قدر الامكان من خلالها . اننا نأمل أن يذكر الأعضاء دوما هذه الحقيقة وان يعطوا لمنظمة الوحدة الافريقية المكانة التي تستحقها في الشؤون الافريقية ، وذلك بمساعدة منظمتنا ، لزيادة فاعليتها .

وأخيرا ، فانه من دواعي سرورى أن أؤيد الكلمات التي قالها زميلي ممثل ليبيا حينما قدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.12 وعنوانه " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية " .



Digitized by UNOG Library

ان هذا القرار يصدر عادة دون خلاف عليه ، ونحن نأمل في أن يحدث نفس الشيء هذا العام . ان مشروع القرار ، كما أوضح ممثل ليبيا قد اشترك في تبنّيه أعضاء منظمة الوحدة الافريقية . بالاضافة الى الأخذ في الاعتبار استراتيجية مونروفيا التي سبق أن أشرت اليها في كلمتي ، فان مشروع القرار يركز على بعض المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه افريقيا . ونأمل في هذا العام في أن يحصل مشروع هذا القرار ، كما كان الحال في الأعوام السابقة ، على التأييد الحقيقي والكامل من جانب جميع أعضاء الجمعية .

السيد مستيرى (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : ان زيادة أنشطة منظمة الوحدة الافريقية والدور الخاص الذى تضطلع به في نظام التعاون الدولي ، تدعونا الى أن نطرح مسألة تعدد وتنوع علاقاتها مع منظمة الأمم المتحدة ، ليس فقط بمناسبة وضع برنامج أو مشروع بعينه ، ولكن على أساس هيكل تم اعداده بصورة مستقرة ومن شأنه أن يعجّل وأن يعمّق الدور الذى يمكن أن تضطلع به كل من المنظمتين ، وذلك من أجل الاستفادة من أساليبهما المشتركة ، ومن خبرات كل منهما .

ان ثمة ثلاثة ملامح في هذه المرحلة تسترعي انتباهنا . فمن ناحية هناك القدرة على التنظيم والادارة ، وهو ما نسميه المنهج . ومن ناحية أخرى هناك تنسيق البرامج المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأخيرا هناك تصفية الاستعمار .

ويتعين علينا ، في المقام الأول ، أن نبحث بشكل عام كيفية تحقيق الانسجام بين معايير العمل في اطار الأمم المتحدة ، بغية التغلب على وجه السرعة على مشكلات الادارة التي تؤثر على أمانة منظمة الوحدة الافريقية ، وبصفة خاصة لحصر المشكلات التي تصاحب عملية تنظيم المؤتمرات .

ان تنسيقا أكبر لسياسة المؤتمرات والاجتماعات المختلفة المتعلقة بافريقيا ، من شأنه أن يمكننا من ناحية ، أن نحدد الموضوعات وأن نتفادى الازدواج والتداخل ومن ناحية أخرى أن نوزع بصورة أفضل الجدول الزمني ، وأن نضمن على هذا النحو مشاركة أكثر استقرارا وأكثر منهجية من قبل الدول الافريقية في المحافل المختلفة .



Digitized by UNOG Library

ان التوثيق يتيح مجالا للتعاون الواسع النطاق سواء في عملية ادارة انتاج الوثائق أو النشر. وفي هذا الصدد ، فان شبكة مراكز المعلومات التابعة للأمم المتحدة في افريقيا تستطيع بصورة مباشرة أن تحل مشكلة النشر وتخزين وثائق منظمة الوحدة الافريقية التي لا تمثل تمثيلا كافيا لدى الدول الأعضاء .

وأخيرا ، وعلى مستوى الأنشطة التنفيذية ، فان منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة قد قامتا بعملية لا مركزية متزايدة ، وأسفر ذلك عن تشعب كبير لمراكز ومعاهد التنمية والبحث على الصعيدين الاقليمي والمحلي . ان انتشار هذه الأجهزة ينبغي أن يعمل على خدمة هدف واحد ومثل أعلى واحد وأن يستخدم كمصدر للنشر الذى يغطي جميع ميادين الاهتمام من قبل المنظمتين لصالح افريقيا .

ولذا ، يبدو لنا أنه من الضرورى ان يتم تعميق التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة في هذه العملية المتعلقة بالادارة والأنشطة التنفيذية في عملية ترشيد المناهج واستغلال الوسائل المتاحة عن طريق الحفاظ والتعزيز للقيم المشتركة في التعاون الفعال والنزيه .

ان البرامج المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعمليات الغوث والمساعدة الانسانية موضع اهتمام دائم من قبل الحكومات الافريقية التي تولي أولوية مشروعة لهذه المجالات . ويدفع هذا المنظمتين الى معركة صعبة لاظهار الاقتدار والفعالية . ومن شأن التنسيق المنظم وحده أن يساعد على تفادى العقبات في هذا المجال .

ومن الواضح ، ان منظمة الأمم المتحدة تحتل مكان الصدارة ، وقد صمدت امكانياتها في مواجهة الزمن . ومن خلال وكالاتها المتخصصة ، فانها قادرة على أن تنشر على صعيد أكثر شمولا امكانيات تواكب المشاكل الانمائية القطاعية ، وحالات الطوارئ التي تطرح نفسها في افريقيا ، بما في ذلك الطابع الفني على مستوى الدراسة والتشغيل والتدريب ، وعلى صعيد التمويل ورقابة التنفيذ .

وعلى أصعدة أخرى ، مثل الكوارث الطبيعية والجفاف ، وزيادة عدد اللاجئين ، وهي الأمور التي أعطت قوة دفع للتعاون الحميد في اطار أسرة الأمم المتحدة فان ذلك يتطلب جهدا متصلا ودائما لتعضيد مبادرات منظمة الوحدة الافريقية . وفي هذا الصدد ، فان دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي ينبغي تعزيزه .



Digitized by UNOG Library

وفي هذا المجال ، فان تقسيم العمل بفرض نفسه حتى تنفرد منظمة الوحدة الافريقية بالجوانب المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والمناقشات التحضيرية في المفاوضات الدولية على أن تتخصص أجهزة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الأنشطة التنفيذية . ان التنسيق بين المنظمتين من الأمور الملحة ، خاصة وان منظمة الوحدة الافريقية تعقد أكثر من اجتماع واحد في السنة ؛ ولهذا لابد ان يكون لديها مرجع أمين من أجل دراسة المشاكل بصورة تدريجية .

ان تقسيما للعمل من شأنه ان يؤدي الى تفادي تشتت الجهود والموارد والامكانيات وأن يضمن استخداما أمثل للطاقات لمواجهة المشاكل المتعلقة بالقارة ، ولتخفيف الأعباء الهائلة على البيروقراطية .

والواقع انه مانزال هناك شعوب وأقاليم في افريقيا ترزح تحت نير الاستعمار وتعاني من آفة العنصرية ، الأمر الذي يشكل مصدرا لعدم الأمن ، وتهديدا للسلم في الجنوب الافريقي ، وفي القارة بأسرها .

ونتيجة لتواطؤ بعض الدول مع الأقليات البيضاء في الجنوب الافريقي ، فان ذلك يؤثر تأثيرا خطيرا على الوضع في افريقيا ، ومن ثم على السلم والأمن الدوليين .

وفي ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، أشار الأمين العام للأمم المتحدة في خطاب له بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لمنظمتنا الى أن :

" القوى التي تحاول أن تفرّق بيننا أكثر قوة من تلك المبادئ التي تعمل على توحيد جهودنا ".

وانه لابد أن ندرك بصورة واعية ومسؤولة مصالحنا . وينبغي أن يدفعنا ذلك الى استئصال شأفة هذه الآفات ، وأن نعمل على مواكبة التقدم الذي أحرز في هذا القرن ، مع حشد جميع طاقاتنا للنهوض بمجتمعنا على الصعيدين الانساني والانمائي . ولا شك ان هذه المهمة تجاوز طاقات افريقيا وحدها ؛ ومن هنا تتضح أهمية التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

وفي افريقيا ، فان عملية تصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي ــ ونظرا للأهمية الاستراتيجية لهذا الجزء ــ ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة الأمن . ولا يمكن أن نزعم أن توصل جنوب افريقيا تدريجيا



Digitized by UNOG Library

الى الاستقلال في مجال الطاقة النووية قد تم في غفلة من الأمم المتحدة . ان الاعتداءات المتكررة لنظام جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة ، واغفال حقوق رجل افريقيا ، حيث كانت تسود حضارات كبرى ، تقوم على التفوق العسكرى الذى يتفاقم اليوم بالتهديد المطلق باستخدام السلاح .

وهذا التهديد من شأنه أن يعمّق من أبعاد التعاون بين المنظمتين وأن يجعله أكثر الحاحا . وينبغي على مجلس الأمن ان يفرض تطبيق الضمانات التي أقرتها حتى الآن منظمة الوحدة الافريقية ، وأن يدعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى ممارسة رقابتها الواردة في لوائحها على المنشآت النووية في جنوب افريقيا . كما ينبغي العمل على التدابير الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وفي غمار عملية تصفية الاستعمار فان المنظمتين سوف تتيحان التوصل الى تقدم نوعي للانسانية . وهكذا ، فان منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الاقليمية تستطيع بالحوار مع الدول المتقدمة صناعيا أن تعمل على تفادى الأساليب السياسية التي ورثناها من الماضي . وفي هذا السياق ، نعبّر عن أملنا في أن يحظى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.12/Rev.1 بالتأييد الاجماعي من قبل المنظمة .

السيد هتشنسون (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : سوف أتحدث اليوم نيابة عن الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

ان ادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة يتيح لنا فرصة سانحة لاستعراض سنوى للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وقد يسّر من مهمتنا كثيرا ذلك التقرير المفصل للأمين العام الوارد في الوثيقة A/34/482 بشأن طبيعة هذا التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والاعلام والدعاية وكذلك بشأن الموقف السائد في الجنوب الافريقي .

ان الأسلوب الذى تعمل به البلدان الافريقية عملا هادفا لتناول المشاكل المعقدة والخطيرة للقارة الافريقية جدير بتأييد الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب بالجهود التي تبذلها كثير من وكالات الأمم المتحدة هذا العام لدعم وتكثيف مساعدتها لمنظمة الوحدة الافريقية . وسوف يساعد ذلك بدوره منظمة الوحدة الافريقية في تحقيق أهدافها ومبادئ الأمم المتحدة . ولا تزال



Digitized by UNOG Library

البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية على قناعة راسخة بأن المشاكل الافريقية يمكن حلها على أفضل وجه عن طريق حلول افريقية حتى يمكن للبلدان الافريقية أن تحدد ، في حرية ، مستقبلها وذلك في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، وبغير تدخل خارجي .

وفي الختام ، أود أن أؤكد من جديد تأييدنا لعمل البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وذلك في مجال تعزيز استقلالها الوطني على الصعيدين الاقتصادى والسياسي . وتود الدول التسع أن تتعاون بكل جهدها مع جميع البلدان الافريقية في دعم التنمية الاقتصادية . وفي هذا المقام أود أن أشير الى الاتفاقية الثانية بين بلدان من افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وبين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي وقع عليها أخيرا في لومي . ان التعاون بين الدول التسع وجميع البلدان الافريقية يمكن ان يتحقق في جو من الصداقة والتعاون وسوف يعكس ذلك في حد ذاته التكافل في العالم المعاصر .



Digitized by UNOG Library

السيد خارلاموف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان موضوع التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية أصبح بندا تقليديا في كل دورة من دورات الأمم المتحدة . ان هذه الحقيقة في حد ذاتها دليل واضح على تلك الأهمية البالغة التي يوليها أعضاء هذا المجتمع العالمي لهذا النوع من التعاون .

ان التعاون بين المنظمتين أمر طبيعي تماما . فعندما أنشئت منظمة الوحدة الافريقية ، فان رؤساء دول وحكومات البلاد الافريقية أعلنوا أن تلك المنظمة تحاول جاهدة دعم وتنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان تنفيذ الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذى اعتمد في الدورة الخامسة عشرة بناء على مبادرة من بلدى الاتحاد السوفياتي ، قد أعطى طابعا واسعا ومدعما لهذا التعاون في مختلف المجالات ، كما ساعد على تنفيذ تلك المبادئ والمثل السامية التي اعتمدتها كلتا المنظمتين . وفي الوقت الحالي ، فان التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يتزايد بنجاح ، وذلك في الكفاح والنضال من أجل القضاء التام على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى في القارة الافريقية ولايجاد نظام اقتصادى دولي جديد وارساء نظام عالمي جديد على هذه الأسس . اننا نعرف تماما ، بل ونعجب بأنشطة منظمة الوحدة الافريقية ونركز على تقوية وزيادة دعم علاقات الصداقة والتعاون الخلاق مع الدول الافريقية المستقلة . ان منظمة الوحدة الافريقية تعرب عن اهتمامها العام وتطلعات القارة الافريقية المستقلة وتستمر ، كما كانت دائما ، في الاسهام العظيم في قضية تحرير شعوب القارة من الاستعمار والعنصرية ، ولقد كان لذلك أثره الكبير على استقلال الدول الافريقية . انها تدعم دور هذه الدول في التعاون الدولي ، وتدعم السلم والأمن الدوليين .

ان النضال العادل الذى تخوضه شعوب افريقيا بتأييد من القوى التقدمية والشعوب المخلصة في العالم من أجل القضاء النهائي على الآثار المتبقية للنظام الاستعمارى والعنصرى ، قد وصل الى مراحله الأخيرة ، واننا على قناعة بأنه ليس ببعيد ذلك اليوم الذى سوف تختفي فيه وتتلاشى الى الأبد من القارة الافريقية تلك المظاهر المخزية .



Digitized by UNOG Library

ان وجود افريقيا الحرة يجرى الآن في ظل ظروف تتسم بالمواجهة الحادة بين نظم التحرر الوطني والتقدم وبين القوى الامبريالية والرجعية التي تحاول وقف هذه العملية الحتمية أو الدخول في هجوم ضدها . ان بعض الدوائر الدولية التي لا ترغب في التقدم الوطني والاجتماعي للشعوب الافريقية ، تتبع في سبيل ذلك سياسة لزيادة التوتر في افريقيا وحولها وتدعي لنفسها الحق في أن تكون سيدة مصائر الشعوب الافريقية في المستقبل أيضا . ان فهم حقيقة أن الوحدة هي السلاح القوى لافريقيا في كفاحها ضد الاستعمار والامبريالية ، قد جعل أعداء الشعوب الافريقية يحاولون تحطيم وحدتها وتقسيم افريقيا الى مجموعات يواجه بعضها البعض وتشتيت اهتمام تلك الشعوب الافريقية وابعادها عن حل المشاكل الحيوية للبناء الوطني والمشاكل الدولية الملحّة .

وفي هذه الظروف ، فان منظمة الوحدة الافريقية عليها أن تلعب دورا هاما في تنمية علاقات الجوار والتعاون المتبادل المفيد في القارة الافريقية وكذلك في توحيد جهود البلدان الافريقية لمكافحة الاستعمار والامبريالية والعنصرية .

ان الاجتماع السادس عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في تموز/يوليه من هذا العام ، قد تم تحت لواء زيادة الكفاح من أجل تطهير القارة الافريقية من الاستعمار والعنصرية وللقيام بمهام حيوية في سبيل حل المشاكل المتعلقة بالتبعية الاقتصادية للقوى الاستعمارية وكذلك للقضاء على الاحتكارات الدولية .

وكما أعلن مجلس السوفيات الأعلى ومجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للمشاركين في ذلك المحفل ، فان كل دورة لاجتماع منظمة الوحدة الافريقية تعتبر حدثا هاما في الحياة السياسية الدولية . وهناك اهتمام كبير بأعمال الجمعية ليس من جانب افريقيا فحسب ولكن فيما وراء افريقيا كذلك . ففي اجتماع مونروفيا تأكّد الموقف العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، وهو نبذ مناورات بعض الدول الغربية والعنصريين في جنوب افريقيا ، التي ترمي الى اضفاء شرعية على نظم الاستعمار الجديد العميلة في روديسيا وناميبيا . ولقد شجبت الجمعية التسوية الداخلية في روديسيا الجنوبية ، كما اعترفت بالجبهة الوطنية كممثل شرعي وحيد لشعب زمبابوى . وفي القرار الذى اتخذته الجمعية ، فان طرق توسيع نطاق المساعدات السياسية والمادية والمعنوية لحركات التحرير ، قد تم توضيحها .



Digitized by UNOG Library

ان الخطط الامبريالية لتحطيم مواقف البلدان الافريقية فيما يتعلق بالمعاهدة المصرية الاسرائيلية المنفردة ، قد فشلت أيضا . ان جزءا مكملا من البرنامج السياسي لافريقيا المستقلة ، هو كفاحها من أجل السلام لدعم الانفراج الدولي . ولقد قدم في مونروفيا طلب بأن تتحول القارة الى منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وفي ضوء المعلومات الأخرى ، بشأن الأحداث في جنوب افريقيا ، فقد كان من المناسب أن تدعو الجمعية الى وقف العنصريين في جنوب افريقيا ، الذين بمساعدة من الاحتكارات الغربية العسكرية والاقتصادية والمراكز العلمية ، يعملون على ايجاد أسلحتهم النووية الخاصة بهم والاعداد لانتاجها .

وفي مؤتمر مونروفيا ، فان محاولات قوى الامبريالية والاستعمار الجديد اثارة الشبهات حول العلاقات بين البلاد الافريقية المستقلة وحركات التحرر الوطني وبين بلاد المجتمع الاشتراكي ، قد باءت بالفشل . وهنا يمكن القول بأن شعوب افريقيا وشعوب العالم أجمع تعرف تماما أنها تستطيع أن تعتمد على الدول الاشتراكية وعلى الاتحاد السوفياتي في نضالها من أجل الحرية والاستقلال . ان الشعب السوفياتي يرى وفقا لواجبه الدولي ، أن يساعد بكل وسيلة ممكنة في تطوير ونهضة وتحرير وتقدم واستقلال شعوب افريقيا . اننا ندين بشدة مناورات الاستعمار الجديد في الجنوب الافريقي ، وأعمال العدوان ضد قوى التحرر الوطني والدول المستقلة المجاورة ، التي تجرى من قبل العنصريين .

ان الاتحاد السوفياتي يدعم المطالبة بتطبيق العقوبات الدولية الفعّالة ضد النظم العنصرية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، آخذا في الاعتبار أن تقوية واستمرار التعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية هما في صالح النضال من أجل القضاء التام على آثار الاستعمار والفصل العنصرى وكذلك دعم السلم والأمن الدوليين .

ان الاتحاد السوفياتي في أجهزة الأمم المتحدة المختلفة سوف يقدم كما فعل دائما ، كل تأييد لجهود منظمة الوحدة الافريقية ولشعوب البلدان الافريقية للدفاع عن استقلالها السياسي والاقتصادى ولدعم الدور الايجابي الذى تقوم به في الشؤون الدولية .



Digitized by UNOG Library

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف تأخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.12/Rev.1) .

ولقد أبلغت بأنه لا توجد أية آثار مالية تترتب على هذا القرار ، على أن يكون مفهوما أن الاجراءات المنصوص عليها في مشروع القرار يمكن أن تنسق في اطار برنامج العمل الخاص بالأمانة .

فاذا لم يكن هناك طلب لاجراء التصويت ، فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع هذا القرار ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٤/٢١) .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة الآن للمندوبين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد روسن (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : يسرني ان تتاح لي هذه الفرصة كي أؤكد من جديد احترام بلدي لمنظمة الوحدة الافريقية ولجهودها الرامية الى زيادة التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء فيها . ونحن نرحب بالتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية وبين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة في ميادين عديدة وقضايا كثيرة ، بما فيها الجنوب الافريقي ، وفوث اللاجئين والتنمية الاقتصادية ، والمسائل المتعلقة بالبيئة . ونأمل ان يستمر هذا التعاون ويزداد نماء في السنوات القادمة . وقد انشئت منظمة الوحدة الافريقية منذ ١٤ سنة ، مع وضوح المبادىء بما في ذلك وحدة وتضامن الدول الافريقية والدفاع عن السيادة القومية ووحدة وسلامة اراضي الدول واستقلالها والقضاء على الاستعمار من القارة الافريقية ، والالتزام بالتعاون الدولي ، "مع ايلاء اعتبار لميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان " . هذه هي المبادىء التي انشئت على أساسها المنظمة وهي مبادىء ماتزال قائمة حتى اليوم . والولايات المتحدة تشارك في هذه المبادىء ونحن نلحظ أيضا عمل مؤتمر القمة للدول الافريقية الذى عقد في مونروفيا ، وخاصة فيما يتعلق بوضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، ومناقشات اللجنة الافريقية بشأن حقوق الانسان .

ولقد ركزت روح مؤتمر مونروفيا على استمرار منظمة الوحدة الافريقية في العمل على اقامة حياة أفضل وأكثر حرية لكل الافريقيين . والولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع أمم افريقيا لتحقيق هذا الهدف ، وسنواصل العمل لجعل روح التعاون حقيقة واقعة في معاملاتنا مع منظمة الوحدة الافريقية .

يسر الولايات المتحدة ان تشارك في توافق الآراء حول القرار A/34/L.12/Rev.1 . وهناك تحفظات لدينا فيما يتعلق بالفقرة ٦ وموقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقرارات التي تمت الموافقة عليها في الدورة الاستثنائية السادسة ظل كما هو دون تغيير . ونحن لدينا تحفظات على الفقرتين ١٥ و ١٧ لأسباب معروفة جيدا . ونحن نؤمن بأن زيادة اضفاء الصبغة السياسية على الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة تخرب فعاليتها ، وتحول بينها وبين القيام بالمهام الانسانية التي انشئت من أجلها . لذلك نعتقد ان الامم المتحدة والوكالات المتخصصة يجب ان تقدم المساعدة



Digitized by UNOG Library

لشعوب افريقيا وليس لحركات التحرير . وبالاضافة الى هذا فان حكومة بلادى تشعر بالقلق ازاء بعض الصيغ في الفقرة ٨ والتي تبدو أنها تتجاوز نطاق هذا القرار .

السيد هتشنسون (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الدول الأعضاء التسعة في المجموعة الاقتصادية الاوروبية شاركوا في توافق الاراء على القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.12/Rev.1. ومع ذلك فان بعض أعضاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية لديهم تحفظات على بعض فقرات هذا القرار .

السيد سيزاكي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أيدت حكومة اليابان دائما منظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها . وقد أيدنا أهدافها دون ما تحفظ ، ألا وهي تحسين مستويات المعيشة في افريقيا ، والدفاع عن سيادة ووحدة وسلامة اراضي واستقلال الدول الافريقية ، والقضاء على كل صور الاستعمار من افريقيا وتشجيع التعاون الدولي تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة ، ويرحب وفد بلادى بصفة خاصة بالتعاون المتزايد بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

بسبب هذا التأييد الأساسي للتعاون المتزايد والمبادرات المتزايدة بين المنظمتين فلقد أيد وفد بلادى القرارات البناءة حول هذا الموضوع . ومرة أخرى يؤيد مشروع القرار A/34/L.12/Rev.1 ومع كل نود ان نسجل فهمنا لبعض احكام القرار .

ان وفد بلادى لا يؤيد ما أشير اليه في الفقرة الثالثة من الديباجة . وفيما يتعلق بالفقرة الثانية عشرة من الديباجة والفقرتين ١٥ و ١٧ فان وفد بلادى يفهم ان المساعدة المشار اليها لا تتضمن المساعدة العسكرية . فيما يتعلق بالفقرة ٧ ، فان لوفد بلادى بعض التحفظات بشأن النواحي الاجرائية .

السيد وودز ( المملكة المتحدة ) (الكلمة بالانكليزية) : يؤيد وفد بلادى بطبيعة الحال التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية . وفي الواقع فان حكومة بلادى تسعى الى الاحتفاظ بتعاون وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ، لذلك فقد أيدنا بطريقة تقليدية قرارات الجمعية العامة حول هذا الموضوع . ومع ذلك أود ان اسجل ان وفد بلادى لا يقبل القول بانه يوجد حاليا موقف تابع من ، واقتبس " أعمال عدوان " بالمعنى الذى يستخدم فيه هذا التعبير في المادة ٣٩ من الميثاق . ووفد بلادى لديه تحفظات حول بعض الفقرات الأخرى العاملة .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحثنا للبند ٢٣ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٣٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/34/22 و Add.1)

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية (A/34/36)

(ج) تقرير الأمين العام عن صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا (A/34/661)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بالبند "٣٨" من جدول الأعمال "سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا اعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية ممارسة لحقه في الرد . هل لي ان أذكره بأن الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة قررت ان البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد يجب ألا تتجاوز عشر دقائق حول أى بند من البنود ، ويجب ان تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد شهابي (المملكة العربية السعودية) : استمعتم أمس الى مندوب الكيان الاسرائيلي يتحدث عن الفصل العنصرى وتقرير اللجنة الخاصة .

وكعادته وزملائه حاول تبرئة اسرائيل بالصاق تهم أخرى بالآخرين ، ومنها اشارته الى الدول العربية المنتجة للبترول ، متهما اياها بالتعامل مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

لا أحتاج لأن اكرر ما عبرت عنه حكومة بلادى دائما . ان المملكة العربية السعودية ، تمنع التعامل مع جنوب افريقيا بالبترول وغير البترول . أكدنا ذلك ولا أحتاج لاعادة تأكيده الآن ، مؤكدا تأييدنا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

أما اسرائيل فهي شريكة جنوب افريقيا ، وشريكتها في كل جرائم التفرقة العنصرية عمليا وفي مؤامرة صناعة الأسلحة النووية ، التي تعجز عنها جنوب افريقيا دون مساعدة اسرائيل بالانجاز العلمي



Digitized by UNOG Library

( السيد شهابي ،
المملكة العربية السعودية )

وبالعلماء ، وبالمواد الأولية المسروقة من المخازن العالمية ومن أعالي البحار ، بالاضافة الى ما ستكشف عنه الظروف المقبلة ، من أعمال القرصنة الدولية ، التي انفردت بها اسرائيل ، ونجت الى الآن من العقاب ، بل هي شريكتها في كل ما يساعد النظام العنصري في بريتوريا على تنفيذ سياسته العدوانية ضد الشعوب الافريقية والانسانية جمعاء .

اننا نقف مع اخواننا في افريقيا وقفة أخ مخلص في تأييد موقفهم وفي شجب سياسة التفرقة العنصرية ، التي تسير عليها حكومة جنوب افريقيا نقف ضد اسبابها ووسائلها وممارساتها ونتائجها .



Digitized by UNOG Library

ان جريمة اسرائيل ضد الشعوب الافريقية ، وهي شريكة النظام العنصري في مجالات عسكرية وعلمية واستراتيجية لا تستطيع جنوب افريقيا الحصول عليها من غير اسرائيل ، مسؤولية لا يقلل من شأنها حجمها الظاهري في الميزان التجاري .

ان اسرائيل التي ترتكب كل محرم في الكتاب لا تستطيع ان تخلي مسؤوليتها في التعامل مع أكبر الجرائم الأخرى في العالم ، وهل هنالك جريمة يحرمها القانون في الحرب ، وفي السلم ، في البر والبحر والجو ، في العلاقات الدولية ، وفي العلاقات الثنائية ، تجاه الأفراد والجماعات ، تجاه اراضي الغير وممتلكات الشعوب لم ترتكبها اسرائيل ، منذ قامت على الاغتصاب والعدوان ، قبل ثلاثين سنة .

لكن بحث هذا السجل الحافل في تاريخ الاجرام في العالم ، يا سيادة الرئيس ، يضيق عنه وقتنا الآن .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥



Digitized by UNOG Library